

المحاضرة الأولى: الإطار النظري للبنوك

1- ماهية البنوك

تختلف الآراء حول حقيقة نشأة البنوك فمنهم من يرجعها إلى فترة ظهور المعاملات التجارية والتشريعات ولعل أهمها تشريع حمو رابي ، أغلبية الآراء فهي ترجح أن ظهور البنوك كان في القرون الوسطى وبالتحديد في ايطاليا حيث لعب الصاغة دورا مهم في نشوء فكرة الادخار و الإقراض ،ففي البداية اقتصر الأمر على تجميع الناس أموالهم الفائضة عن احتياجاتهم لدى الصاغة باعتبار أن هؤلاء لديهم خزائن آمنة ،وكذا الأشخاص الذين يودون التنقل بأموال ضخمة يفضلون تحويله لدى الصاغة إلى بنوك وصرفها عند صائغ آخر في المنطقة التي ينتقل إليها وهذا خوفا من قطاع الطرق . ومع كبر حجم المعاملات وانتشار فكرة الادخار أصبح الصاغة يعتمدون إلى استثمار جزء من أموال المودعين مع احتفاظ بالباقي في حالة عمليات السحب .تلي هذا التطور وعي آخر من قبل المودعين فأصبح هم الآخرين يبحثون عن من يزيد مبلغ مالي إلى مدخراتهم كعائد جراء الاستثمار بها، ومن هنا خلقت فكرة الفائدة.

وهكذا تطور شكل البنوك من القرون الوسطى وصولا إلى شكلها الحالي كنظام بنكي قائم.

1- مفهوم البنوك

تتعدد التعاريف الخاصة بالبنوك وتختلف باختلاف القوانين والتشريعات التي تنظم أعمالها ، والتي تتباين من دولة إلى أخرى ،كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني ،فعلى سبيل المثال وليس الحصر هنالك :

- **تعريف المشرع الجزائري :** مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد تجارية تخضع لمبدأ التنظيم و الانسجام في معاملتها مع محيطها الخارجي ،تكون محررة من القيود ولها الحرية في تمويل المشاريع وتشتترط أن يكون البنك مسجلا ضمن قائمة البنوك و بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية وذلك وفق القانون 10/90 المعدل والمتمم الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والذي يحدد الهدف الرئيسي للبنك إنا وهو إقراض الأموال بمعدل فائدة معينة ، كما يقوم بتوفير خدمة الإيداع مقابل فائدة بالإضافة إلى خدمات أخرى .

- 2 أنواع البنوك

- تنقسم البنوك إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التي تصنف على أساسها ومنها ما يلي:

- من حيث طبيعة النشاط :

- وتنقسم البنوك إلى:

- البنك المركزي : ويعرف البنك المركزي على انه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك ،وبنك الإصدار لان له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسات النقدية بالدولة .

- البنوك التجارية: وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة في تسهيلات ائتمانية وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية.

- البنوك الصناعية : وهي البنوك التي تهدف إلى تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية بغرض تنشيط قطاع الصناعة

- البنوك العقارية :تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهونات عقارية .

- البنوك الزراعية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي .
- صناديق التوفير: وهي التي تقبل الودائع الصغيرة كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود.
- البنوك التعاونية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية مثل البنك التعاوني.
- الوحدات المصرفية الخارجية: وهذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مركز تجمع الأموال الأجنبية سواء للاستثمار أو لأي غرض آخر وتقوم هذه الوحدات المصرفية بتقديم خدمات لأصحاب الأموال من غير مواطني الدولة وتكثر في دول الشرق الأوسط وقبرص .
- من حيث شكل الملكية: وتنقسم البنوك إلى ما يلي:
- البنوك الخاصة: تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة شركاء
- بنوك المساهمة: و تأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة)
- من حيث علاقتها بالدولة: وتنقسم إلى ما يلي
- بنوك القطاع العام : وتعود ملكيتها للدولة
- بنوك القطاع الخاص: وتعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- بنوك مختلطة : وبشارك في ملكيتها كل من القطاع الخاص والعام .
- من حيث جنسيتها: وتنقسم إلى
- البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للدولة التي يقام على أرضها البنك
- البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها لرعايا دولة أخرى غير الدولة المسجل فيها هذه البنوك.
- البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من الدول لمنطقة معينة.
- البنوك الدولية والصناديق الدولية: وهي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الدولي للاستثمار والتمويل.

3- مصادر تمويل البنوك

- وهي الموارد الداخلية للبنك والمتمثلة في رأس المال المدفوع ، الاحتياطات المختلفة و الإرباح المدورة .
- وفي حقيقة الأمر تعتبر هذه الموارد مصدرا ضئيلا مقارنة بما يعتمد عليه البنك من موارد خارجية.
- مصادر تمويل البنك الخارجية
- تنقسم مصادر التمويل الخارجية للبنك إلى:
- الودائع على اختلاف أنواعها(جارية، تحت الطلب، توفير، بإشعار ولأجل وشهادات الإيداع).
- الاقتراض بالبنك المركز بصورة مباشرة أو عن طريق إعادة خصم الكمبيالات .
- الاقتراض من الغير سواء من البنوك الأخرى أو من مؤسسات التمويل المختلفة الداخلية والخارجية.